

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ وبكتابه رقم ٢٠١٤/٢٧٤ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة
الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/٣٥٦ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦ إلى محكمتنا
كونها مميزة بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً
أن الحكم الصادر فيها والمتضمن :

أولاً : عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم
بالجنح التالية :

- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها
الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
- جنحة حمل وحيارة أداة حادة وفقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات وعملاً بالمادة
١٥٦ عقوبات الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة
دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض وفقاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات بوصفها المعدل
وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٣/٣٥٦ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٦ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

تتحصل في أنه بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠ وبحود الساعة الثانية عشرة ليلاً وأثناء تواجد المتهمين جميعاً بالقرب من منزل المتهم عبد الله حضرت إليهم المجني عليها والمولودة بتاريخ ١٩٩٨/٤/١ بناءً على اتصال هاتفي من قبل المتهم ودخلت المجني عليها برفقة المتهمين في صندوق الباص الذي يعمل عليه المتهم بعد أن قام الأخير بإعطاء المفتاح للمتهم والسماح لهم بالدخول إلى صندوق الباص لممارسة الجنس مع المجني عليها في حين جلس المتهمين في المقاعد الأمامية للباص حيث كان المتهم يجلس خلف المقود والمتهمة يجلس بجانبه وفي صندوق الباص قام المتهم بتنزيل ملابسه السفلية وإخراج قضيبه المنتصب وقامت المجني عليها بلعق قضيبه وكان المتهم يجلس بجانبه ، وفي هذه الأثناء تمكن منظمي الضبط المبرز () من مدهامة المتهمين وإلقاء القبض عليهم جميعاً باستثناء المتهم الذي تمكن من الفرار وقد شاهد منظمي الضبط المجني عليها وهي تلحق قضيب المتهم ، وقد كان المتهم متناولاً للمشروبات الكحولية كما ضبط بحوزته على أداة حادة (مشط) وجرت الملاحظة .

lawpedia.jo

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قُنت بها قُضت بما يلي :

١. عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه .

٢. عملاً بالمادة ١٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنحة إلحاق الضرر بمال الغير المنقول خلافاً للمادة ٤٤٥ ؛ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .

٣. عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات إلى جنائية هناك العرض وفقاً للمادة ٢/٢٩٨ من القانون ذاته .

وعملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض بوصفها المعدل خلافاً للمادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات.

٤. عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جنائية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات إلى جنائية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٨ و ٢/٨٠) من القانون ذاته .

وعملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين كل من بجنائية التدخل بهتك العرض بوصفها المعدل خلافاً للمادتين (٢/٢٩٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات .

٥. عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٦. عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيارة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بالمادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف

٢. عملاً بالمادتين (٢/٢٩٨ و ٢/٨٠) عقوبات الحكم على كل واحد من المجرمين بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف والرسوم .

٣. عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

ولما كان القرار مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا طالباً تأييده .

وباستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها يتبين :

١- من حيث الواقعة :

إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستمداً من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي ركنت إليها في قرارها واقتطفت فقرات هذه البيانات ضمن قرارها وهي تكفي للاقتناع بأن المتهم ارتكب ما أسند إليه طالما أنه لم يقدم بينة على خلافه .

٢- من حيث التطبيقات القانونية :

فإن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها من البالغة من العمر أربعة عشر عاماً وتسعة أشهر بتاريخ الحادث والمتمثلة بقيام المتهم بتنزيل بنطلونه وكلسونه وإخراج قضيبه وقيام المجني عليها بلعق قضيبه برضاها مقابل عشرة دنانير .

هذه الأفعال بلغت درجة من الفحش وخذشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها وتمت دون عنف أو تهديد وعليه تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات كما توصل إلى ذلك القرار المطعون فيه.

٣- من حيث العقوبة :

إن العقوبة المفروضة بحق المتهم تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمة تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم كون القرار المميز جاء مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز حكماً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٧/٧/٢٠١٤ م.

القاضي المئسس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ.د.